

## Pugwash Conferences on Science and World Affairs

### Nuclear non proliferation and disarmament

[updated version of a paper published by ISPI]

June 2007

Paolo Cotta-Ramusino

Secretary General of the Pugwash Conferences  
and Physics Department, Università degli Studi di Milano

### مؤتمرات الباجواش للعلوم والشؤون الدولية

### منع الانتشار ونزع السلاح النووي

[نسخة محدثة من ورقة نشرت بواسطة ISPI]

يونيو 2007

باولو كوتا - راموسينو

السكرتير العام لمؤتمرات الباجواش والأستاذ بقسم الفيزياء - جامعة الدراسات - ميلانو

منذ اختراع الأسلحة النووية وما زال هناك سؤال يطرحه العلماء والقادة العسكريون والسياسيون وصناع الرأي هو: كيف سيبدو المشهد النووي في المستقبل؟ كانت عبارة "عالم واحد أو لا شيء" عنوان مجموعة شهيرة من الأوراق المنشورة، كما أنها تلخص المعضلة الأساسية التي وُجدت منذ بداية العصر النووي، والتي يمكن تشخيصها على النحو التالي: إن البشرية - إذا هي لم تتعلم، كيف تسيطر على المارد النووي الذي انطلق من القمم، بأسلوب مركزي حاسم، يتعدى حدود الأوطان - محكوم عليها بالفناء النووي في المستقبل. كان هناك هاجس في بداية العصر النووي بأنه إذا لم تتم السيطرة على الأسلحة النووية مركزياً، فإن أي دولة تتمكن من بلوغ حجم ومستوى معين من التطور سرعان ما تقرر بناء ترسانتها النووية الخاصة بها - حتى ولو كانت صغيرة، والنتيجة المحتملة أن حرباً نووية ستنتشبع عاجلاً أم آجلاً. أما إعلان راسل - أينشتاين فقد عبّر منذ أكثر من 50 عاماً عن وجهة نظر أكثر تحديداً: إما أن تنبذ البشرية الحرب كليا وإلا فسوف تؤدي بها الأسلحة النووية إلى الدمار الشامل. والملفت أن تاريخ الـ 60 عاماً الماضية لم يتعارض مع هذه المعضلة الأساسية، ولكنه أظهر بكل وضوح أنه من الصعب التكهن بما سوف تحتاجه هذه المعضلة من الوقت حتى تفرض على المجتمع الدولي أن يتحرك بصورة جماعية وفورية وأن يتخذ قراراً بشأنها، أو بالأحرى أن يختار بين عالم واحد أو لا شيء.

في الواقع، لم يحدث حتى الآن أي استخدام للأسلحة النووية في الحرب، ويرجع ذلك لسببين أساسيين. أما السبب الأول فهو أن القيادة في القوتين النوويتين العظميين والدول النووية الأصغر تصرفوا كصانع قرار عقلانيين فيما يتصل بالسيطرة على الأسلحة النووية، وقرار عدم الشروع في استعمالها. وبتعبير آخر، كان عامل الردع فاعلاً. السبب الثاني أن معظم الدول، وخلافا لتوقعات بداية العصر النووي، بقيت غير نووية (أو بتعبير آخر جرى احتواء الانتشار). إن حالة الاستقرار النووي التي نعمنا بها خلال نصف القرن الأخير ينبغي أن ننظر إليها بشيء من التدبر باعتبارها نتيجة لحسن الحظ، لأن حيازة الدول لأسلحة نووية لن تحول قادتها بشكل تلقائي إلى صناع قرار عقلانيين، كما أن الدول غير النووية ليست ملزمة بالامتناع إلى الأبد عن حيازة الأسلحة النووية.

كانت الوثيقة الأساسية التي ساعدت على احتواء انتشار الأسلحة النووية هي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في 1968، ويشار إليها عادة بوصفها حجر الزاوية في الاستقرار النووي. وينقسم أطراف المعاهدة إلى الدول الحائزة على الأسلحة النووية [وهي الدول التي أجرت تجارب نووية قبل عام 1967]

وباقى الدول الأخرى التي تُصنّف كدول لا تحوز أسلحة نووية كشرط لكي تصبح عضوا في المعاهدة. وتقوم المعاهدة أساسا على ثلاث ركائز :

1- مبدأ منع الانتشار : على الدول غير النووية أن تمتنع عن الحصول على أسلحة نووية أو عن السعي إلى الرقابة والتحكم في الأسلحة النووية، بينما على الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تنقل أسلحة نووية أو أجزاء منها إلى الآخرين. وعلاوة على ذلك، فعلى جميع أطراف المعاهدة ألا ينقلوا مواد انشطارية [خارج نظام الضمانات] إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

2- مبدأ نزع السلاح : على الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تلتزم نفسها بالتفاوض بنوايا صادقة بهدف تحقيق نزع السلاح النووي في مرحلة مبكرة، ووقف سباق التسلح النووي.

3- مبدأ الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية. لجميع الدول الأطراف في المعاهدة الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية، وأن تتلقى المساعدة في هذا التطوير.

انتهت الحرب الباردة بعد جهود مضنية نحو نزع السلاح النووي. وفيما بين النصف الثاني من أعوام الثمانينات وبداية التسعينات، قامت الولايات المتحدة وروسيا بإجراء خفض حاد في حجم ترسانتهما. وعلاوة على ذلك، فخلال الوقت الذي صادف نهاية الحرب الباردة لم نجد أيًا من الدول غير النووية تقرر اقتناء أسلحة نووية، وبالتالي ظلت مجموعة الدول التي تمتلك الأسلحة النووية بلا تغيير، وتحديدًا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن للأمم المتحدة ومعهم - بشكل غير رسمي - إسرائيل. وقد ألفت حادثة تشيرنوبيل عام 1986 بظلالها القاتمة على النشاط النووي المدني، وتراجع الاهتمام لبعض الوقت بهذا النوع من الطاقة على مستوى العالم، كما تراجع الاهتمام بمشاكل الانتشار المصاحبة لدورة الوقود النووي وانتشار تكنولوجيا الطاقة النووية. أما المعاهدة نفسها فقد تم تمديدتها في عام 1995 إلى أجل غير مسمى، مما ساهم على ما يبدو في إعطاء صورة مشرقة لمستقبل منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

ولكن بعد منتصف التسعينات، بدأ تحول كبير في موقف الركائز الثلاث للمعاهدة. أولاً، جمدت كل من روسيا والولايات المتحدة بصورة أساسية أجنحتها لنزع السلاح، وقد سمحت المعاهدة الأخيرة الموقعة بين الطرفين أن ينشر كل منهما نحو 1700 - 2200 سلاحا استراتيجيا (فقط حتى عام 2012) وعددا غير محدد من الأسلحة النووية التكتيكية، وكذلك الأسلحة النووية التي أخرجت من الخدمة وبقيت دون أن يتم تدميرها. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت القوى النووية الأخرى (الأصغر): فرنسا وبريطانيا والصين، بعيدة جدا عن عتبة النزع الكامل للسلاح النووي. وفي عام 1998، تم الإعلان عن قوتين نوويتين جديدتين (ولكن بصورة غير رسمية من وجهة نظر المعاهدة) هما الهند وباكستان. وبعد ذلك، ولأول مرة، قامت دولة (كوريا الشمالية) بالخروج من المعاهدة وأجرت اختبارا نوويا.

وأكثر من ذلك، فإن بعض المبادرات المهمة - مثل وضع معاهدة لحظر التجارب النووية، وبالتالي منع تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية - فشلت من الأساس في أن تصبح حقيقة واقعة، وهكذا ساد الشعور بأن عصر نزع السلاح النووي قد انتهى. وفي مؤتمر عام 2000 لمراجعة المعاهدة تم مناقشة وإقرار بعض المبادرات الأساسية (الخطوات الـ 13) الرامية إلى تنشيط نزع السلاح النووي، ولكن مؤتمر المراجعة لعام 2005 لم يورد أية إشارة بشأنها، وانفضّ دون إصدار وثيقة نهائية. أخيرا، عاد الاهتمام بالطاقة النووية المدنية في أجزاء عديدة من العالم. فقد أصبحت التساؤلات أكثر إلحاحا حول إمكانية إيجاد رقابة فعالة لمنع الاستخدام السري للتكنولوجيا المدنية للأغراض العسكرية ؛ كما وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا قيودا أكثر صرامة - وخاصة ما يسمى بالبروتوكول الإضافي - لتطبيقها على الدول التي تطور برامج نووية مدنية. وقد قوبلت هذه القيود الأكثر تشددا بمواقف متباينة. فكثير من الدول الحرجة (أي حرجة من وجهة نظر مخاطر الانتشار) رفضت التوقيع على البروتوكول الإضافي. وهناك دولة بعينها (إيران) جرى إخضاعها لعملية تدقيق واسعة وأتهمها بتطوير دورة وقود وطنية لتحقيق غرض غير معلن يتمثل في اتخاذ خطوات نحو بناء أسلحة نووية.

وفي المادة 6 من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هناك نص صريح، لا يشير فقط إلى نزع السلاح النووي كهدف نهائي، ولكن أيضا إلى متابعة التفاوض بهدف التوصل إلى وقف مبكر لسباق التسلح [بين القوى النووية]، كخطوة مرحلية.

لقد كان الفكر السائد - بالمعنى الموضوعي - يعتبر أن سباق التسلح قد انتهى بانتهاء الحرب الباردة. ولكننا نشهد الآن المزيد والمزيد من الدلالات والقرائن على أن السير في سباق التسلح يتخذ الاتجاه المعاكس، ويمكن القول بوجود مؤشرات مقلقة على بدء انهيار نظام الحد من التسلح كما نعرفه. ومن المظاهر التي ترسم صورة قائمة عن وضع نظام الحد من التسلح: وقف معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية، وتهديد الجانب الروسي بالانسحاب من معاهدة أنظمة الصواريخ متوسطة المدى الحاملة للرؤوس النووية، كردّ على الاتجاه الجديد المقترح بشأن نشر أنظمة دفاع صاروخية في أوروبا، وعلى زيادة قدرات الصواريخ المتوسطة المدى في العديد من الدول الآسيوية.

وهكذا، يتضح لماذا تتجه النظرة أكثر فأكثر إلى أن معاهدة منع الانتشار النووي NPT في وضع حرج، ولماذا يعتقد كثير من المراقبين أن المعركة ضد الانتشار لا تسير على ما يرام، وهذا أقل ما يقال عنها. ولكن واضح: فليس هناك بشكل عام أي دولة تدعم الانتشار النووي. قد تقرر الدول أنها بحاجة إلى أن تمتلك أسلحة نووية، ولكن الحكومات لا تحبذ أن يزيد عدد الدول ذات السلاح النووي. إن القول بأن وجود شبكة كبيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد يكون أكثر استقرارا من الوضع الحالي - كنتيجة لقوة الردع المتبادل فيما بينها - ليس سوى حجة يستخدمها بعض علماء السياسة (مثل والتر Waltz) لكسب الشهرة من خلال إنكار بديهيات واضحة. وتختلف الدول في نظرتها إلى استراتيجية فرض نظام منع الانتشار وفي تصور كل منها للمخاطر التي تشكلها الحالات المختلفة للانتشار النووي.

وهناك سببان أساسيان وراء رغبة الدول في الحصول على أسلحة نووية :

- 1- وجود تهديد خارجي، وخاصة - على سبيل المثال لا الحصر - عندما يأتي الخطر الخارجي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية (سواء المعلن عنها رسميا أو بحكم الواقع).
- 2- ما يقترن بامتلاك الأسلحة النووية من مظاهر الهيبة والقوة.

وحتى الآن فلا شك أن المعاهدة - بتصديها ولو بصورة غير مكتملة للدوافع المذكورة أعلاه - قد أدت دورا رائعا في إقناع الدول بالامتناع عن حيازة الأسلحة النووية. ففي حين أن مبدأ منع الانتشار الوارد في المعاهدة يساعد على خلق بيئة خالية جزئيا من التهديدات النووية، نجد أن مبدأ نزع السلاح يهدف إلى التقليل من جدوى تملك الأسلحة النووية والتهوين من اعتبارات الهيبة المصاحبة لحيازتها. وكما هو معروف، فالمعاهدة تميّز بين من يملكون ومن لا يملكون. وكان المفترض أنه مجرد تمييز مؤقت، وكان مفهوما دائما أن السبيل الوحيد للمضي نحو استقرار التوازن هو إزالة التمايز بين الذين يملكون والذين لا يملكون من خلال التخلص من الأسلحة النووية، واعتبارها غير مشروعة (كما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية). ولا شك أن المضي فُذماً نحو تحقيق هذا الاستقرار يعني إحراز تقدم واضح وأكيد لا لبس فيه في اتجاه نزع السلاح النووي.

وفي حين أن أمد معضلة السيطرة على المخاطر النووية غير محدد وغير مؤكد، ومع انعدام أي تقدم مطرد في اتجاه نزع السلاح النووي، فإن ما نراه الآن هو بوادر أزمة مقلقة جدا تحيط بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. أما معرفة متى وكيف سوف تحدث الشروخ الخطيرة في المعاهدة وربما انهيارها فذلك لن يكون واضحا بالطبع، ولكن الكثير يتوقف على كيفية تعاطي المجتمع الدولي مع الصعوبات الحالية لنظام منع الانتشار.

ومن أبرز المشاكل التي تواجه المعاهدة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبالأخص الولايات المتحدة، وكذلك بعض الدول الأخرى تتبع استراتيجية إظهار تقديرها الرسمي لدور المعاهدة، بينما هي تلتف حولها في واقع الأمر. وهكذا فإن جهودها في مكافحة الانتشار النووي تتخذ مسلكا أكثر انحيازا لجانب بعينه، وهو ما يمكن إيضاحه عبر النقاط التالية :

1- يشكل انتشار الأسلحة النووية خطراً على النظام الحالي للعلاقات الدولية، إلا أن هناك تفرقة خطيرة في التعامل اعتماداً على من هم حقيقياً يمتلكون أو يحاولون امتلاك أسلحة نووية. فهناك فئة سيئة للغاية (معادية) تعمل على نشر السلاح النووي وهناك آخرون لا يمكن اعتبارهم بهذه الدرجة من السوء. أما فئة الأخيار نسبياً (مثل إسرائيل والهند) فهي تلقى بالطبع معاملة مختلفة جداً عن معاملة فئة الأشرار.

2- إن التقدم في مجال نزع السلاح النووي في واقع الأمر لا يمثل ضغطاً على أي دولة أخرى حتى تتخذ قراراً بأن تحوز أو لا تحوز أسلحة نووية. وبالتالي، فإن موضوعات نزع السلاح النووي أو الخطوات المتعلقة به (المعاهدة الشاملة لوقف التجارب النووية على سبيل المثال، أو أي من الخطوات الـ 13) ليست مدرجة في الأجندة. وبوجه عام يتم الإشارة بشكل رمزي إلى الإنجازات السابقة في مجال نزع السلاح النووي، ولكن دون أدنى تأثير على القرارات السياسية التي يتعين اتخاذها.

3- تتركز الجهود المبذولة لمقاومة الانتشار النووي بالأساس حول احتواء وإخضاع تلك الدول التي يُخشى من توجهاتها العدائية واحتمال قيامها بنشر السلاح النووي. وتختلف وسائل الإخضاع بدءاً من فرض أنواع مختلفة من العقوبات وحتى شن حرب فعلية (وقائية).

4- هناك إقرار من حيث المبدأ بوجود مراقبة المواد الانشطارية، ومنع استخدامها دون ترخيص سواء من قبل دول يحتمل نشرها أسلحة نووية أو من قبل مجموعات إرهابية لا تنتمي إلى وطن معين، وذلك برغم وجود تساؤلات حول الموقع الحقيقي لهذا التوجه في قائمة أولويات منع انتشار الأسلحة النووية.

ولعلنا نناقش فيما يلي بعض المشاكل والمخاوف حول الاستراتيجية المقترنة بالنقاط المذكورة أعلاه.

1- لا ينبغي لأحد أن يقلل من درجة الاحتقان (سواء كانت حقيقية أو متوقعة) الناجمة عن المعاملة غير العادلة، وما يترتب عليها من عواقب سياسية. فإسرائيل لم تتعرض أبداً لأي ضغوط من أجل أن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية. بينما تعرضت الهند وباكستان إلى عقوبات جرى رفعها لاحقاً، وفي النهاية فقد حصلت الهند على أفضل صفقة، وهي الصفقة النووية المقترحة بين الولايات المتحدة والهند. وتتعرض كوريا الشمالية التي انسحبت من معاهدة منع الانتشار إلى عقوبات مشددة. وليس هناك من يريد إنكار وجود دوافع جدية واعتبارات منطقية وراء هذه المعالجات غير المتكافئة، ومع ذلك فإن الانطباع العام السائد هو أن موضوع منع الانتشار النووي فقد صفته كفكرة أو كقيمة مشتركة نابعة من المجتمع الدولي، وبدلاً من ذلك تحول إلى أحد أدوات كثيرة للسياسة الخارجية المتشعبة. وعلينا أن نتذكر أنه لم يكن القصد من المعاهدة نفسها أن تقتصر على دول ذات أهداف وسياسات خارجية مشتركة، بل أن تكون بمثابة اتفاق بين دول لها رؤى مختلفة - إن لم تكن متضاربة - بالنسبة للعالم ولكنها تتفق في بعض المحددات المشتركة.

2- صحيح أنه لا توجد علاقة مباشرة بين بطء وتيرة الدول النووية الكبرى في نزع السلاح النووي وبين تنامي الطموحات النووية بين الدول غير النووية. وتحت ضغط المخاوف الأمنية، فإن أي دولة سوف تجد نفسها على الأرجح مدفوعة للجوء إلى الخيار النووي. ولكن مع وجود اتجاه عام مؤيد لنزع السلاح النووي، وظروف عالمية أقل تهديداً، فإن الدول ستجد صعوبة أكثر في أن تصبح دولاً نووية دون أن تفقد مصداقيتها وتأثيرها. وهكذا فإن التراجع في عملية نزع السلاح قد لا يكون هو العامل المباشر في تشجيع الانتشار النووي، ولكنه قد يحدث حالة عامة تسمح للانتشار النووي أن يتقاسم. وبعبارة أخرى، إذا استمرت القوى النووية في مخاطبة الدول الأخرى بما فحواه: "افعلوا وفقاً لما نقول ولا تفعلوا مثلما نفعل"، فليس هناك ما يضمن أن تلقى هذه الرسالة أذناً صاغية إلى الأبد.

3- ماذا عن الدوافع التي تجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية غير آبهة بمتابعة عملية نزع السلاح النووي بطريقة إيجابية؟ إن الاحتفاظ بالهيبة والتأثير على الأوضاع العالمية وتكريسهما يشكل أحد الدوافع، ولكن هل الدول النووية أيضاً تشعر في هذه الفترة بأنها مهددة، وبالأخص من قبل الدول الأخرى غير النووية؟ ومع هذا فلو كان ذلك صحيحاً، فمن شأن المبادرات المحسوبة من أجل نزع

السلاح النووي والمتفق عليها بين الدول النووية أن تؤدي فعليا إلى تقليل هذه المخاطر. علاوة على ذلك فلا يزال بإمكان القوتين النوويتين العظميين (الولايات المتحدة وروسيا) أن يسيرا طويلا على طريق نزع السلاح النووي دون أن يفقدا تفوقهما الساحق في القدرات النووية. وحينئذ هل ستوجد هناك تهديدات أخرى (غير نووية)، أو بالأحرى هل الإرهاب تهديد حقيقي أم افتراضي؟ ليكن، ولكننا نتحدث عن التهديدات التي لن تتأثر كثيرا بانخفاض كبير في الترسانة النووية. إن وجود ترسانة نووية كبيرة ليس بالمحتم ولن يفيد في التعامل مع الإرهاب (حتى مع توقع إرهاب نووي). والأمر المهم أنه عندما يؤثر المناخ السياسي على الجمهور ويدفعه نحو الاعتقاد بأن هناك حربا جارية، فإن أي شكل من أشكال نزع السلاح - سواء كان نوويا أو غير نووي - لن يلقى التأييد الجماهيري وسوف يسقط بسهولة من الأجندة السياسية لأكثر الأحزاب تقدمية. وعلى وجه الخصوص فلا شك أن نزع السلاح النووي يتأثر سلبا بما يسمى "بالحرب على الإرهاب".

4- وللد بشكل فعال من نقل التكنولوجيا والمواد النووية الخطيرة، فربما يكون من الضروري خلق بيئة مواتية تسمح لبعض الدول ذات القوة والفعالية بفرض قيود مستقلة وتلقائية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وهكذا يمكن للمرء أن يقدر أهمية تكامل الأدوار بين الدول المختلفة والمؤسسات الدولية في المعركة ضد انتشار الأسلحة النووية. وعادة ما تنشأ المشاكل حينما يتخذ البعض من الحملة المناهضة للانتشار ذريعة لفرض عقوبات أو شن حرب ضد دولة ما بعد أن إصاق صفة الأشرار بها، وعندما يكون الهدف الرئيسي ليس هو وقف الانتشار ولكن إحداث تغيير للنظام. وتصبح المشاكل أكثر تعقيدا إذا تمخض عن التدخل ليس استعادة السلام والنظام (ناهيك عن الديمقراطية)، بل نشوء حالة تبدو دائمة من عدم الاستقرار والحرب الأهلية. والدليل على ذلك واضح في حالة العراق، رغم أننا لا نملك الوقت هنا لمعالجة التعقيدات والمشاكل المتعلقة بالعراق. إننا نريد فقط أن نشير، من وجهة نظر الانتشار النووي، إلى أن حرب العراق وغيرها من المبادرات المماثلة، المخططة أو المتوقعة، أثرت تأثيراً كبيراً في التقليل من أهمية مسألة منع الانتشار، واختزلها إلى مجرد ذريعة لبعض الأهداف الأخرى. وعلاوة على ذلك، فقد بعثت الحرب على العراق بمجموعتين أخريين من الرسائل: الأولى، أن القوى الكبرى يمكنها تخطي المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة؛ والثانية، أن الدول الأكثر قربا من الوصول إلى القدرة النووية العسكرية (مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) تكون معاقبتها في نهاية الأمر أقل بكثير من الدول التي تصنف على أنها "شريرة" حتى ولو كانت بعيدة جدا عن الوصول إلى هذه القدرة.

5- في جميع القضايا المحيطة بالإرهاب، يشغل الإرهاب النووي مكانة خاصة. وتتمثل الاستراتيجية الصحيحة لمعالجة الإرهاب النووي (المحتمل) في الحد من المخاطر المتصلة به من خلال التحكم في جميع المواد الانشطارية وإزالة الفائض منها والنتاج من تفكيك الأسلحة (أي خلط الكميات الفائضة من اليورانيوم عالي التخصيب واستهلاك أو استخدام البلوتونيوم الفائض في وقود الأكسيد المختلط MOX). ومن المهم أيضا الحصول على موافقة جميع الدول، بغض النظر عن توجهها السياسي في الرقابة على أي كمية تنتج من المواد الانشطارية بأقصى درجة ممكنة من الضمانات. ولا يزال المجتمع الدولي متخلفا في كلا الأمرين. فهناك كمية كبيرة من المواد الانشطارية الفائضة ينبغي التخلص منها ومعظمها موجود في روسيا ( وقد مضى حوالي 20 عاما على معاهدة أنظمة الصواريخ متوسطة المدى الحاملة للرؤوس النووية)، وكما ذكر آنفاً، فإن الإجماع الدولي حول اتخاذ تدابير جديدة صارمة لمراقبة الأنشطة النووية لا يزال محدوداً نسبياً؛ وعلى أية حال، فإن الرقابة الدولية لا تختص بالمواد الانشطارية المجهزة للاستخدام العسكري. وتتعدد الدوافع التي أفضت إلى هذه الحالة، بدءاً من المشاكل التجارية التي أبطأت من عملية التخلص من المواد الانشطارية في الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاءً بتصور أن الضمانات الصارمة في بعض الأحيان كانت أداة للتمييز بين الدول وليست وسيلة هدفها حماية الأمن في كل دولة. وفي حال عدم وجود جهود نشطة - فنية ودبلوماسية - للسيطرة على المواد الانشطارية والتخلص منها (عند الحاجة)، فستظل مختلف أشكال الإرهاب النووي معنا لبعض الوقت.

ولمناقشة الحد من المخاطر النووية القادمة، فربما يكون من المفيد أن نسترجع بعض السمات الخاصة للمعاهدة. فقد أدت أكثر المقاربات أحادية - كما تقدم الوصف - إلى خلق مشاكل بأكثر مما أوجد من نتائج، وإلى إحداث صدع كبير في الإجماع العريض حول النظام العام لمنع الانتشار.

وكما قلنا سابقا، فقد ولدت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية باعتبارها اتفاقا بين دول تملك رؤية مختلفة جدا للعالم. في هذه المعاهدة تعاونت "الإمبريالية" الأمريكية مع "إمبراطورية الشر" السوفيتية سابقا في إبقاء الانتشار تحت السيطرة ؛ ولبعض الوقت تعاونتا في إحداث خفض ملحوظ للترسانات النووية. ولم تمنع حقيقة وجود رؤى مختلفة في العالم من تفعيل معاهدة منع الانتشار. وينبغي أن يسري ذلك الاعتقاد حتى في الوقت الراهن، الذي لا تبدو فيه الدول المعادية للولايات المتحدة قوية كما كان الاتحاد السوفيتي، ولكن الأرجح بشكل عام أنها سوف تستمر في صمودها ولن تدعن للقع.

وإذا شأنت الدول أن تبرهن على مصداقيتها، فعليها أن تحترم بكل أمانة تلك الركائز الثلاث الأساسية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ينبغي ألا يكون نزع السلاح منفصلا عن منع الانتشار، وأن يتيسر تقديم المساعدة في تطوير الطاقة النووية دونما تضييق أو تمييز لا ضرورة له. ولا بد من إعادة النظر في مجمل نظام الضمانات والقيود المفروضة على إنتاج المواد الانشطارية من أجل تدعيم الأمن الجماعي المتعلق بالجوانب النووية. وربما لا يكون البروتوكول الإضافي نفسه (والذي لم يحظ باعتماد العدد المطلوب من الدول حتى الآن) كافياً للحد من إنتاج المواد الانشطارية، مما يستدعي تحقيق رقابة دولية أكثر صرامة. ومنذ عهد قريب نسبيا تم طرح أفكار جديدة في هذا الاتجاه من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الأفكار. فيمكن بسهولة أن تصبح عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية عالمية، وأن تمتد العضوية لتشمل حتى الدول التي بقيت خارج المعاهدة. علاوة على ذلك فلا يوجد سبب موضوعي للتقاعس في حمل كل الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي وربما على تدابير أخرى أكثر صرامة، وبدون استثناء.

وسوف تبرز مسألة معالجة الانتهاكات المزعومة لقواعد منع الانتشار كما حدث مؤخرا. وفي بعض الأحيان قد يكون الحوار بالغ الصعوبة، ولكن ذلك لن يمنع من محاولة قطع شوط طويل من الحوار باعتباره الأداة الرئيسية لتسوية المنازعات. وحتى لو كانت القضية مستعصية كما في حالة كوريا الشمالية فقد أمكن وضعها على مسار مختلف تماما من خلال الحوار والمثابرة، ومن المفترض أن حالات أخرى كثيرة سوف يمكن حلها إذا تواصلت الجهود نحو استمرار الحوار. وتعتمد فعالية الجزاءات على عوامل كثيرة ؛ فالعقوبات التي يطول أجلها ويتسع نطاقها، على سبيل المثال، عادة ما تكون أقل فعالية، حيث تعتمد الدول على التكيف مع نظام عقوبات سوف يمتد لفترات طويلة ؛ وتعمل العزلة المفروضة عملها في إزكاء التوجهات القومية وتقطيع أوصال القيادة السياسية والاقتصادية من الساحة الدولية. وأكثر من ذلك، تنزع النظم الاستبدادية إلى استغلال حالة العزلة في تعزيز سطوتها، وإذا كانت لديها نية لبناء أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل، فإن هذه النية يمكن أن تزداد رسوخا.

لقد استُخدمت القوة العسكرية مؤخرا ضد دول يُشتبه في أنها تنتهك قواعد منع الانتشار. ولو أننا للحظة قصيرة تركنا جانبا مسألة شرعية هذه الإجراءات، لرأينا النتائج كلها سلسلة من الفشل الذريع. وبصورة عامة، فربما يكون صحيحا أن التدخل العسكري قد يفلح في إبطاء عملية بناء الأسلحة النووية (أو أسلحة الدمار الشامل) عن طريق تدمير بنية تحتية معينة، ولكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟ إذا بقيت الدولة بعد تدمير بعض البنى الأساسية النووية قادرة على استئناف برنامجها النووي، فلن تكون هناك أية "مكاسب"، ربما باستثناء التأخير لبعض الوقت. أما إذا ذهب الضغط العسكري على هذه الدولة إلى أبعد كثيرا من تدمير المحطات النووية، فإن التاريخ الحديث يبين أن النتيجة النهائية لن تخرج عن حالة من الفوضى الشاملة، بما يصاحبها من تفشي عدم الاستقرار وخلق المشاكل المستعصية.

ولاستعادة التوافق والمصداقية حول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونظام منع الانتشار، فمن الضروري حقا أن يعاد النظر في أجندة نزع السلاح النووي، وأن تتخذ الدول النووية بعض الخطوات العملية ذات الصلة. إن من مصلحتنا الجماعية أن يتحقق منع الانتشار كثمرة لاختيار المجتمع الدولي بأسره وليس كواقع تفرضه دول قوية معينة. وفي الحقيقة، فقد أن الأوان لتبادر الدول النووية باتخاذ

موقف مختلف. وفيما يلي قائمة بخطوات معقولة وواضحة يمكن أن تتخذها الدول النووية لتؤكد مصداقية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، عن طريق تنفيذ التزامها بموجب البند السادس، والقيام بخطوات يمكن من خلالها بشكل عام إعادة تنشيط عملية نزع السلاح النووي.

• *الأسلحة الاستراتيجية الروسية والأمريكية ومعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية Treaty on Strategic Offensive Reductions (SORT)*

- أولاً: يجب الإعلان بوضوح أنه لا يمكن الرجوع عن الاتفاق المبرم بمقتضى المعاهدة نفسها.
- ثانياً: ينبغي التخطيط لإحداث المزيد من التخفيض التدريجي الكبير في الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الالتزام الصارم بمواعيد محددة. كما ينبغي تدمير الأسلحة الملغاة ووسائل إطلاقها.
- *الإبقاء على كل الاتفاقات القائمة الخاصة بالأسلحة:* يجب ألا يلغى أي اتفاق للحد من التسلح. وينبغي بذل الجهود لتعزيز الاتفاقات الثنائية بشأن مراقبة التسلح وتوسيعها لتشمل أطرافاً أخرى، متى أمكن ذلك.
- *الأسلحة النووية التكتيكية:* لم يسجل أي سحب لأسلحة نووية تكتيكية إلا تحت ضغوط وتدابير أحادية الجانب. وينبغي توقيع اتفاقات بهدف إزالة وتفكيك الأسلحة النووية التكتيكية.
- *المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية CTBT/ FMCT:* ينبغي أن تدخل المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية حيز التنفيذ، وهذا يعتمد أساساً على قرار الولايات المتحدة من أجل إنقاذ المعاهدة. أما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فينبغي مناقشتها والتفاوض بشأنها في وقت قريب.
- ينبغي أن تساهم الدول النووية الأصغر أيضاً في أجندة نزع السلاح. كما يجب تأجيل عمليات تحديث القوات النووية (القوات الصينية، ترايدنت في المملكة المتحدة، ...إلخ).
- لا ينبغي السماح بنشر أسلحة نووية على أراضي الدول الأخرى، وفي الوقت الحالي فإن القوات النووية الأمريكية فقط هي التي تتواجد في دول أخرى (6 دول أوروبية). وربما تقرر قوى نووية رسمية أخرى أو قوى نووية بحكم الواقع أن تفعل نفس الشيء في المستقبل، مما قد يخلق أوضاعاً في غاية الخطورة.
- *المناطق الخالية من الأسلحة النووية:* يجب على الدول النووية أن توافق بلا أي تحفظ على الإطلاق على أن تحترم جميع المقترحات الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تلتزم باحترام هذه المناطق متى تم إنشاؤها.
- ينبغي تقليص الاعتماد على الأسلحة النووية بشكل واضح، وأن تكون الأسلحة النووية كلها في حالة عدم استعداد. ويجب أن تتجه الاستراتيجيات العسكرية بكل وضوح لتقليل الاعتماد تدريجياً على الأسلحة النووية. وينبغي تشجيع سياسات عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وأن يمتد نظام الضمانات الأمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.
- *على القوى النووية (بحكم الواقع)* أن تسهم أيضاً في أجندة نزع السلاح، وذلك بالتوقيع على جميع معاهدات الحد من الأسلحة فضلاً عن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واحترام القيود والضوابط الأساسية في المعاهدة، ووقف أنشطة التحديث النووي وخطط تطوير الأسلحة النووية في المستقبل.

\* \* \*